

المحترمين

السادة / شركة الاتصالات المتنقلة السعودية (زين)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أنا المساهم / ..... (اسم الموكل الرباعي) ..... (الجنسية، بموجب هوية شخصية رقم ..... ) ( أو الإقامة أو جواز السفر لغير السعوديين) صادرة من ..... ) بصفتي (الشخصية) أو (مفوض بالتوقيع عن مدير/رئيس مجلس إدارة شركة (اسم الشركة الموكلة)) ومالك(ة) لأسهم عددها ..... ) سهماً من أسهم شركة الاتصالات المتنقلة السعودية (زين) شركة مساهمة سعودية، واستناداً لنص المادة 27 من النظام الأساس للشركة.

فإنني بهذا أوكل ..... (اسم الوكيل الرباعي) ..... لينوب عني في حضور اجتماع الجمعية العامة العادية المقرر عقده بمشيئة الله تعالى يوم الاثنين في تمام الساعة الحادية عشر (23:00) مساءً من 2018/05/28م ، وذلك في المركز الإعلامي التابع لشركة السوق المالية السعودية (تداول) والواقع في أبراج التعاونية - طريق الملك فهد - البرج الشمالي - الرياض - المملكة العربية السعودية. وقد وكلته بالتصويت نيابة عني على المواضيع المدرجة على جدول الأعمال وغيرها من المواضيع التي قد تطرحها الجمعية العامة للتصويت عليها، والتوقيع نيابة عني على كافة القرارات والمستندات المتعلقة بهذه الاجتماعات، ويعتبر هذا التوكيل ساري المفعول لهذا الاجتماع أو أي اجتماع لاحق يؤول إليه.

اسم موقع التوكيل:

صفة موقع التوكيل:

رقم السجل المدني لموقع التوكيل (أو رقم الإقامة أو جواز السفر لغير السعوديين):

توقيع الموكل (بالإضافة للختم الرسمي إذا كان مالك الاسهم شخصاً معنوياً):





تقرير لجنة المراجعة السنوي للعام 2017

زين السعودية

19 مارس 2018

## 1. مقدمة:

أشرفت لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة خلال العام 2017 على جودة وسلامة الرقابة الداخلية في شركة زين السعودية. ولتحقيق ذلك قامت اللجنة بعقد إجتماع مرة واحدة كل ربع سنة مع المدير العام للمراجعة الداخلية جنباً إلى جنب مع الإدارة العليا. يلخص هذا التقرير باختصار تشكيل لجنة المراجعة، والنتائج والقرارات المهمة، وتقارير المراجعة الداخلية وأولوياتها لعام 2018.

## 2. مسؤوليات وتشكيل ومهام اللجنة:

تشمل مهام ومسؤوليات اللجنة واجباتها القانونية وفقاً لقواعد الحوكمة الصادرة عن هيئة السوق المالية، وقانون الشركات الجديد والمسؤوليات الموكلة إليها من قبل مجلس الإدارة.

وبناء على ذلك، تؤكد اللجنة أنها طبقت شروطاً مرجعية ملائمة على النحو الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة، وهي على قناعة بأنها قد نفذت مسؤولياتها وفقاً لقواعد حوكمة هيئة سوق المال وقانون الشركات الجديد.

وقد إضطلعت اللجنة بمهامها من خلال حضور الاجتماعات والمناقشات مع الإدارة التنفيذية والمراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين.

يجتمع أعضاء لجنة المراجعة أربع مرات على الأقل في السنة، مع صلاحية عقد اجتماعات إضافية حسب ما تتطلبه الظروف.

تشمل الدعوة إلى اجتماعات اللجنة المدير التنفيذي، والمدير المالي، والمدير العام للمراجعة الداخلية، والمراجعين الداخليين والخارجيين، وكذلك غيرهم من المديرين التنفيذيين.

ولتنفيذ مهامها الرئيسية والاضطلاع بمسؤولياتها، خلال الفترة قيد الاستعراض، قامت اللجنة بما يلي:

- ساعدت المجلس في تقييمه لمدى كفاية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية والمالية والممارسات المحاسبية ونظم المعلومات وعمليات المراجعة المطبقة داخل الشركة.
- ساعدت إدارة الشركة والمراجعين الداخليين والخارجيين في مراجعة سياسات الشركة للتأكد بشكل معقول من كفاية مبادئ المحاسبة والممارسات المالية المطبقة.
- استعراض وتحليل البيانات المالية المرحلية (الفصلية) والسنوية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة وتقديم رأي وتوصيات بشأنها لضمان سلامتها ونزاهتها وشفافيتها.
- رشحت وأوصت بتعيين مراجعي الحسابات الخارجيين وتحديد مكافئاتهم، مثل مكتب تدقيق الدار.
- مراقبة ومتابعة أداء وأنشطة المراجعة الداخلية بما في ذلك تقييم الأداء السنوي والحوافز المبنية على الأداء والزيادة في الراتب لرئيس إدارة المراجعة الداخلية، وفقاً لسياسة الشركة.
- استعراض فعالية النظام لرصد الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها بما في ذلك لوائح الحوكمة، ونتائج تحقيقات الإدارة وأية حالات من عدم الامتثال.

- المراجعة مع المدير العام للمراجعة الداخلية نتائج جهود المراجعة الداخلية على أساس سنوي، أو حسب ما تقتضيه الضرورة، والإطلاع على تقارير المراجعة الداخلية الدورية والسنوية.
  - الموافقة على ميثاق وسياسات وإجراءات المراجعة الداخلية.
- تتكون لجنة المراجعة من الأعضاء المذكورين أدناه:

الصفة	الأسم	
رئيس اللجنة	السيد/ رائد بن علي السيف	1
أعضاء اللجنة	السيد/ أسامة ميشيل متى	2
	السيد/ ثامر أحمد عبيدات	3

### 3. اجتماعات لجنة المراجعة والقرارات الهامة التي تم التوصل إليها:

فيما يلي تفاصيل اجتماعات اللجنة التي عقدت:

المعتذرين	التاريخ	رقم الاجتماع
لا يوجد	6 مارس 2017	25
السيد أسامة متى	12 أبريل 2017	26
لا يوجد	28 سبتمبر 2017	27
لا يوجد	23 أكتوبر 2017	28

فيما يلي أهم النتائج للاجتماعات المذكورة أعلاه:

1. خلال عدة اجتماعات للجنة المراجعة تم التأكيد على أهمية أمن المعلومات بالشركة. وتم تأسيس الإدارة واختيار المورد الذي سيقوم بتنفيذ المشروع.
2. راجعت لجنة المراجعة البيانات المالية (المرحلية والسنوية) وأوصت برفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها خلال العام 2017.
3. وافقت لجنة المراجعة وأستعرضت أداء خطة المراجع الداخلي لعام 2017 لضمان أن المدير العام للمراجعة الداخلية يقدم تقارير وظيفية إلى المجلس ويتم تحقيق الاستقلالية بشكل فعال.
4. قامت لجنة المراجعة بمراجعة النسخة المعدلة من تفويض الصلاحيات (DoA) وأوصت برفعها لمجلس الإدارة للموافقة.
5. طلبت اللجنة من المراجعة الداخلية إجراء مراجعة شاملة لحوكمة الشركات ونظام الرقابة الداخلية.
6. أوصت اللجنة بتعيين المدير العام للمراجعة الداخلية.

7. تمت مناقشة التعيين السنوي لمراجع الحسابات الخارجي وتقرر أن يتم تعيين المراجع الخارجي بناءً على إرشادات هيئة سوق المال قبل انعقاد الجمعية العمومية السنوية.

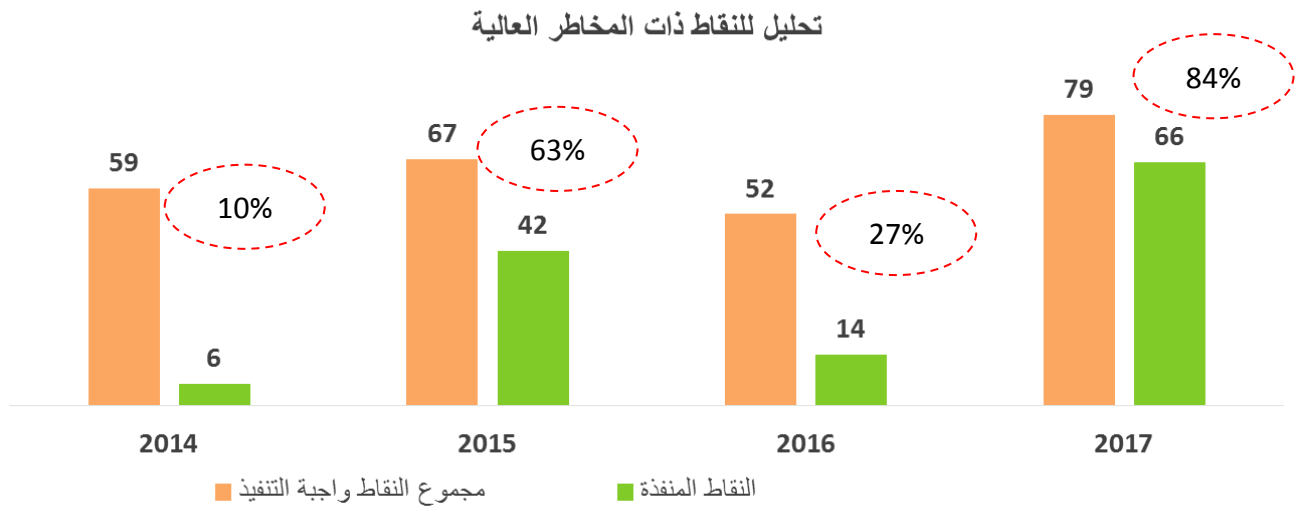
8. ناقشت اللجنة مع المدير المالي للشركة عملية تسوية المدفوعات المقدمة مع شركة Huawei وقد تبين للجنة أنه لن يتم دفع أي فاتورة مقدمة من شركة Huawei لحين حل هذه المسألة. وأضاف المدير التنفيذي أن رصيد المبالغ المدفوعة مقدما لشركة هواوي أقل مما تدين به لشركة زين ولن يتم دفع أي مبالغ اضافية لمدة عام كامل.

#### 4. نبذة عن أنشطة إدارة المراجعة الداخلية:

1. قامت المراجعة الداخلية بمراجعة الإجراءات التالية حسب خطة المراجعة الداخلية السنوية للعام 2017:

الرقم	المراجعة
1	العلامة التجارية وإتصالات التسويق
2	المحاسبة العامة وعملية الإقفال المالي
3	محاسبة الإيرادات المدفوعة مسبقا
4	تخطيط الشبكة والتحسين (البث اللاسلكي)
5	إدارة العقود
6	مراجعة نظام الرقابة الداخلية
7	مراجعة نظام الحوكمة للشركة

2. ركز المراجع الداخلي على معالجة النقاط ذات المخاطر العالية والتي أدت إلى زيادة التنفيذ إلى 84%.  
يوضح الرسم البياني التالي اتجاه تنفيذ النقاط عالية المخاطر:



## 5. نظام الرقابة الداخلية:

نظام الرقابة الداخلية له دور مهم في نجاح أي منظمة. ومن هنا تلتزم زين بالتأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية، وحماية الأصول، ودقة التقارير الداخلية والخارجية، والحد من المخاطر والالتزام بالمتطلبات الرقابية.

مجلس الإدارة مسؤول عن وضع ومراقبة نظام الرقابة الداخلية والإدارة التنفيذية مسؤولة عن إنشاء وتطبيق نظام الرقابة الداخلية.

تضمن لجنة المراجعة تقييم مدى كفاية وفعالية الضوابط الداخلية داخل الشركة من خلال:

○ مراجعة تقارير المراجع الخارجي وخطاب الإدارة الذي يشمل أي نقص في الرقابة الداخلية لوحظ من قبل المدقق الخارجي كجزء من تقييمه للضوابط الداخلية.

○ الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية، والموافقة على خطة المراجعة الداخلية القائمة على المخاطر، ومراجعة تقارير المراجعة الداخلية الدورية وضمان التعامل مع نتائج المراجعة الداخلية في الوقت المناسب وتنفيذ توصيات المراجعة الداخلية لتعزيز الضوابط الداخلية داخل الشركة. تقوم وظيفة المراجعة الداخلية بإعداد خطة المراجعة الداخلية بعد اتباع نهج قائم على المخاطر حيث يتم إجراء تقييم المخاطر من أجل تحديد المخاطر على مستوى الشركة، وتخفيف الضوابط وتحديد مجالات التركيز لإجراء عمليات المراجعة.

بناءً على ما ورد أعلاه، ترى لجنة المراجعة أن نظام الرقابة الداخلية داخل الشركة مصمم بشكل ملائم ويعمل بشكل فعال في تحقيق الأهداف التنظيمية والكفاءة التشغيلية وموثوقية التقارير المالية والالتزام الرقابي دون أي نقص جوهري أو ضعف مادي.

التاريخ 2018/04/24م

الى الأخوة / مساهمي شركة الاتصالات المتنقلة السعودية المحترمين

الموضوع : تطبيق أحكام الفقرة (أ) من المادة 18 من لائحة حوكمة الشركات المقابلة للمادة 71 من نظام الشركات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

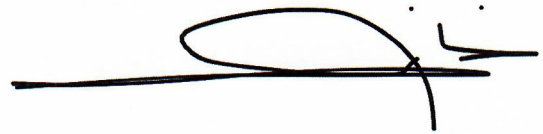
وفقا لمتطلبات المادتين المشار اليهما أعلاه بخصوص الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركات والتي يكون لأي من أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، فإنني أود أن اطلع جمعيتكم أن الشركة قامت بالتعاملات مع الشركات التالية والتي هي جهات ذات علاقة:

اسم	طبيعة العلاقة	نوع التعامل	مبلغ التعامل ريال سعودي
شركة المراعي	صاحب السمو الأمير نايف بن سلطان بن محمد بن سعود الكبير رئيس مجلس إدارة شركة زين السعودية هو عضو مجلس إدارة في شركة المراعي	عقد خدمات اتصالات	973,260.76

وبخلاف ما تم ذكره اعلاه، لا توجد اي تعاملات اخرى تمت خلال عام 2017 مع أي من أعضاء مجلس الإدارة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

نايف بن سلطان بن محمد بن سعود الكبير  
رئيس مجلس الإدارة





**تقرير تأكيد مستقل محدود عن المصلحة الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة في الأعمال والعقود  
التي تتم لحساب الشركة وفقاً لأحكام المادة (٧١) من نظام الشركات**

إلى السادة / المساهمين  
شركة الاتصالات المتنقلة السعودية  
(شركة مساهمة سعودية)

الرياض - المملكة العربية السعودية

**نطاق الفحص:**

لقد قمنا بفحص محدود للتبليغ المرفق المقدم من سمو رئيس مجلس إدارة شركة الاتصالات المتنقلة السعودية ( "الشركة" ) إلى الجمعية العامة العادية عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها. إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد هذا التبليغ المرفق. وقد تم فحصنا وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم ٣٠٠٠ ( ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات فحص أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية) المعتمد من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخرى في قواعد سلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة من مجلس معايير قواعد وسلوك آداب المهنة الدولي للمحاسبين، والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة، والسرية والسلوك المهني.

وشمل فحصنا الإجراءات التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من الاقتناع تمكننا من التوصل إلى استنتاج من الفحص المحدود الذي قمنا به.

إن الفحص المحدود أقل في نطاقه بدرجة مهمة عن الفحص الذي يهدف إلى التعبير عن رأي في التبليغ المرفق المقدم من سمو رئيس مجلس إدارة الشركة إلى الجمعية العامة العادية عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها. وبناءً على ذلك فإننا لا نصدر مثل هذا الرأي.

**الاستنتاج :**

بناءً على الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، وفيما عدا ما هو مبين ومفصّل عنه في التبليغ المرفق المقدم من سمو رئيس مجلس الإدارة، لم يلفت انتباهنا أية أمور تجعلنا نعتقد أن لأي من أعضاء مجلس إدارة شركة الاتصالات المتنقلة السعودية مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تمت لحساب الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

الدار لتدقيق الحسابات  
عبدالله البصري وشركاه  
ص ب ٢١٩٥  
الرياض ١١٤٥١  
المملكة العربية السعودية



عبدالله بن محمد البصري  
(محاسب قانوني - ترخيص رقم ١٧١)

الرياض في ١٣ شعبان ١٤٣٩ هـ  
الموافق ٢٩ أبريل ٢٠١٨ م





## تقرير المراجع المستقل

السادة المساهمين  
شركة الاتصالات المتنقلة السعودية  
(شركة مساهمة سعودية)  
الرياض - المملكة العربية السعودية

تقرير عن مراجعة القوائم المالية

### الرأي:

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة الاتصالات المتنقلة السعودية (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م، وقائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة ككل:

- تعرض بعدل، من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمدها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية.

### أساس الرأي:

لقد قمنا بالمراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما وفينا أيضاً بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

### الأمور الرئيسية للمراجعة:

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي، بحسب حكمنا المهني، كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

### ١ - الاعتراف بالإيرادات:

تم اعتبار الإيرادات من الأمور الرئيسية للمراجعة نظراً لأن الإيرادات هي العنصر الرئيسي لأعمال الشركة، وهناك مخاطر محتملة من الغش والخطأ تتعلق بالاعتراف بالإيرادات وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، كما أن الشركة تقدم أنواعاً مختلفة من المنتجات، ويتم تنفيذ عدد ضخم من المعاملات على أساس يومي ويتم الاعتراف بالإيرادات من خلال أنظمة آلية.

## الأمور الرئيسية للمراجعة (تتمة)

### ١- الاعتراف بالإيرادات (تتمة)

لقد قمنا بتصميم إجراءات المراجعة التي قمنا بها للتعامل مع هذا الأمر الرئيسي من خلال إجراء أولي لتقييم المخاطر والذي يشمل تحديد المخاطر والتأكدات ذات الصلة من خلال فهم طبيعة نشاط الشركة وبيئتها وثوثيق وتقييم النظام المحاسبي للإيرادات التي تغطي الأنشطة والعمليات والرقابة الداخلية المتعلقة بالإيرادات وأداء عمليات المراقبة والتحقق من الاداء، تم إجراء اختبار للأجراءات الرقابية الرئيسية للتأكد من تصميم وتنفيذ وتفعيل إجراءات الرقابة الداخلية. وتم أيضاً تطبيق إجراءات تحليلية، كما شارك اخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا في فهم وتقييم نظام تكنولوجيا المعلومات المرتبط بالإيرادات واختبار مدى دقة البيانات والتقارير الصادرة عن أنظمة تقنية المعلومات. وبعد ذلك، صممت إجراءات المراجعة لدينا وفقاً لنتائج إجراءات تقييم المخاطر. لقد قمنا بالتحقق على أساس اختبائي، من الفواتير التي أصدرتها الشركة، وقمنا بمراجعة التسويات الرئيسية التي قام بها فريق عمل إدارة ضمان الإيرادات ومكافحة الاحتيال بالشركة، ونفذنا إجراءات تحليلية تفصيلية لفهم أن أسباب التباين في الإيرادات مقارنة مع آخر سنة كان لها أساس منطقي للأعمال، إن معايير الاعتراف بالإيرادات التي تعتمد عليها الشركة لكافة مصادر الإيرادات الرئيسية تعتبر مناسبة ومتوافقة مع السياسات المحاسبية للشركة التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية.

تم الإفصاح عن مصادر إيرادات الشركة المعترف بها في القوائم المالية في الإيضاح رقم (١٨) حول القوائم المالية وكما تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية للشركة المتعلقة بثبوت الإيرادات في الإيضاح رقم (٣) حول القوائم المالية.

### ٢- الأنظمة الآلية والرقابة:

يعتمد جزء هام من العمليات المالية للشركة وبشكل كبير على أنظمة تكنولوجيا المعلومات وإجراءات الرقابة الآلية على هذه الأنظمة. إن بيئة تكنولوجيا المعلومات تدعم مختلف العمليات التجارية، بما في ذلك نظام الفوترة، وإجراءات الرقابة الداخلية اليدوية والآلية ولذلك إعتبرنا أن الأنظمة الآلية والرقابية أمور رئيسية تتعلق بالمراجعة.

قمنا بالتقييم والاختبار اللازم لتصميم فعالية إجراءات الرقابة على الأنظمة الآلية ذات الصلة بالتقرير المالي.

وبالإضافة إلى ذلك، استخدمنا تقنيات تكنولوجيا البيانات للحصول على جميع القيود اليومية واختبار القيود اليومية المعدة يدوياً كجزء من عملنا بشأن إمكانية تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، كما قمنا بتقييم مدى إمكانية مستخدمى تكنولوجيا المعلومات لتجاوز الرقابة المطبقة على البرامج المستخدمة.

### ٣- الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة

تعتبر أرصدة الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة أرصدة مؤثرة لدى الشركة حيث بلغت الممتلكات والمعدات مبلغ (٦,٥٣) مليار ريال سعودي والموجودات غير الملموسة مبلغ (١٥,١٢) مليار ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م. كما أن هناك بعض الأمور تتطلب من الإدارة استخدام بعض التقديرات والإفتراضات الهامة التي تؤثر على أرصدة الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة كتحميل تكلفة على المصروفات الرأسمالية أو المصروفات الإيرادية أو تحديد الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة والمراجعة السنوية لتلك الأعمار الإنتاجية (فترة الاستهلاك والإطفاء) وتوقيت تحويل الأصول من أعمال رأسمالية تحت الإنشاء إلى ممتلكات ومعدات مكتملة، كما أن الإدارة تقوم حالياً بأعمال رأسمالية تحت الإنشاء والتي من شأنها تعزيز كفاءة تقديم خدمات الشركة بشكل مؤثر. كما أنه تم منح الشركة الرخصة الموحدة من قبل هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وقد تم تمديد ترخيصها الحالي. ونتيجة لما سبق ذكره إعتبرنا أن الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة أمور رئيسية تتعلق بالمراجعة.

## الأمر الرئيسي للمراجعة (تتمة)

### الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة (تتمة)

وشملت إجراءات المراجعة تقيماً لتصميم ومدى فعالية إجراءات الرقابة الداخلية على الدورات المحاسبية الخاصة بالممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة، كما قمنا بتقييم مدى ملائمة سياسات الرسملة والقيام بإجراءات التحقق المستندية على أساس العينة والتحقق من حساب الاستهلاك والإطفاء للسنة. وعند القيام بهذه الإجراءات، ناقشنا أيضاً مع الإدارة حكمهم المهني بشأن طبيعة البنود التي تم رسملتها ومدى ملائمة الأعمار الإنتاجية.

تم الإفصاح عن الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة في الإيضاحين (٦) و (٧) على التوالي في القوائم المالية، وتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية للشركة الخاصة بالممتلكات والمعدات والاصول غير الملموسة في الإيضاح رقم (٣) حول القوائم المالية.

### ٤- اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية

إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧، وجب على جميع الشركات المدرجة في المملكة العربية السعودية التحول إلى المعايير الدولية للتقارير المالية بدلاً من المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. وبناء على ذلك، اعتمدت الشركة أيضاً المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى لضمان الإلتزام بالمتطلبات. وبما أن ذلك ينطوي على تغيير في إطار التقرير المالي، ونتيجة لذلك، فقد اعتبرناها من الأمور الرئيسية التي تتعلق بالمراجعة.

قامت الشركة بتعيين مستشار للتحويل إلى المعايير الدولية للتقارير المالية الذي قام بإجراءات مفصلة لتحديد التغييرات في السياسات المحاسبية والمعالجات والعرض والأفصاحات في القوائم المالية. وأصدر المستشار تقريراً بذلك، وعقدنا اجتماعاً مع المستشار لإبداء تعليقاتنا على التقرير بشأن التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما قمنا بمراجعة التزام الشركة بمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية من حيث السياسات المحاسبية والمعالجات المحاسبية والعرض والإفصاح خاصة متطلبات المعيار الدولي رقم (١) "تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى".

تم الإفصاح عن آثار التحول إلى المعايير الدولية للتقارير المالية على القوائم المالية للشركة في الإيضاح رقم (٣٦) حول القوائم المالية.

### معلومات أخرى متضمنة في التقرير السنوي للشركة

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠١٧، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجعي الحسابات بشأنها. وتعتبر الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي. ومن المتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بعد تاريخ تقريرنا.

إن رأينا في القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا ولن نعبر عن أي شكل من أشكال الاستنتاج بشأن ذلك.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، والنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق جوهرياً مع القوائم المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في المراجعة.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى، إذا استنتجنا أن هناك أخطاء جوهرية في ذلك، نحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المكلفون بالحوكمة.

### مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات والأحكام الأخرى التي إعتدتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهرى سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار واقعي بخلاف ذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الشركة.

### مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهرى سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهرى عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية. وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهرى ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- إستنتاج مدى مناسبة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، إستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرى ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرى، فإننا مطالبون بأن نلفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإننا مطالبون بتعديل رأينا. وتستند إستنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية إكتشفناها خلال المراجعة.

لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد إلتزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالإستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على إستقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، وبناءً على ذلك تعد الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

الدار لتدقيق الحسابات  
عبدالله البصري وشركاه  
ص ب ٢١٩٥  
الرياض ١١٤٥١  
المملكة العربية السعودية



عبدالله بن محمد البصري  
(محاسب قانوني - ترخيص رقم ١٧١)



الرياض في ٦ جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ  
الموافق ٢٣ يناير ٢٠١٨ م

**Resolution of Board Audit  
Committee of Saudi Mobile  
Telecommunications Company-“Zain  
KSA”(the “Company”) concerning  
the recommendation to appoint  
external auditor for the year 2018.**

Passed by Circulations on Thursday May 03,  
2018

**Whereas**, the company issued its RFP requesting proposals from KPMG, EY, Crowe Howarth, PWC, Grand Thornton (Aldar audit), PKF, BDO and Moore Stephens.

**Whereas**, the company received 4 feedbacks from PKF, Crowe Howarth, Grand Thornton (Aldar audit) and BDO. The first two external auditors did not meet the minimum technical qualifications. Grand Thornton (Aldar audit) proposed annual fee of 675,000 SAR and BDO proposed annual fee of 2,850,000 SAR.

**Whereas**, after evaluation of all proposals with consideration of experience and qualifications, it has been determined that Grand Thornton (Aldar audit) and BDO are most appropriate proposal.

**قرار لجنة المراجعة التابعة لشركة الاتصالات  
المتنقلة السعودية "زين" بالتمرير بخصوص  
التوصية بتعيين المراجع الخارجي لعام 2018**

حيث أرسلت الشركة طلبات عروض الى كل من

شركة كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون ، إرنست و يونغ ، العظم والسديري (كرو هوروث )، بيبى دبليو سي ميدل ايست ، الدار لتدقيق الحسابات عبدالله البصري و شركاه (جرانت ثورتون) ،البسام والنمر محاسبون قانونيون وإستشاريون ( بي كي أف) ، د.محمد العمري وشركاه (بي دي أو)، السيد العيوطي و شركاه محاسبون و مراجعون قانونيون (موور ستيفان).

تلقت الشركة 4 ردود من البسام والنمر محاسبون قانونيون وإستشاريون ( بي كي أف) و العظم والسديري (كرو هوروث ) ، الدار لتدقيق الحسابات عبدالله البصري و شركاه (جرانت ثورتون) و د.محمد العمري وشركاه(بي دي أو).

لم يستوفي أول شركتين من شركات المراجعة الخارجية للحسابات الحد الأدنى من المؤهلات الفنية.

إقترح الدار لتدقيق الحسابات عبدالله البصري و شركاه (غراند ثيرتون) رسم سنوي قدره 675,000 ريال سعودي كما إقترح د.محمد العمري وشركاه(بي دي أو) رسم سنوي قدره 2,850,000 ريال سعودي.

**Resolved, Grand Thornton (Aldar audit) with annual fee of 675,000 SAR and BDO with annual fee of 2,850,000 SAR are recommended to the Board to present to AGM to select one of them as external auditor to the company for Q2 , Q3, Q4 for the year 2018 and Q1 2019.**

وحيث أنه بعد تقييم جميع العروض المقدمة مع النظر في الخبرات والمؤهلات ، فقد قررت لجنة المراجعة بالتمريض بتاريخ 3 مايو 2018 بالتوصية لمجلس الإدارة بترشيح شركتي الدار لتدقيق الحسابات عبدالله البصري وشركاه (جرانت ثورتون) برسوم سنوية قدرها 675,000 ريال سعودي و د.محمد العمري وشركاه (بي دي أو) برسوم سنوية قدرها 2,850,000 ريال سعودي وذلك لعرضهم على اجتماع الجمعية العامة القادم لاختيار واحد منهم كمراجع حسابات خارجي للشركة وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والرابع والسنوية من العام المالي 2018م والربع الأول للعام 2019م.

Raied bin Ali Al Saif

(Chairman)

Thamer Ahmad Obeidat

(Member)

Osama Michel Matta

(Member)

**Resolved, Grand Thornton (Aldar audit)  
with annual fee of 675,000 SAR and BDO  
with annual fee of 2,850,000 SAR are  
recommended to the Board to present to  
AGM to select one of them as external  
auditor to the company for Q2 , Q3, Q4 for  
the year 2018 and Q1 2019.**

وحيث أنه بعد تقييم جميع العروض المقدمة مع النظر في  
الخبرات والمؤهلات ، فقد قررت لجنة المراجعة بالتمرير  
بتاريخ 3 مايو 2018 بالتوصية لمجلس الإدارة بترشيح شركتي  
الدار لتدقيق الحسابات عبدالله البصري و شركاه (جرانت  
ثورنتون) برسوم سنوية قدرها 675,000 ريال سعودي و  
د.محمد العمري وشركاه (بي دي أو) برسوم سنوية قدرها  
2,850,000 ريال سعودي وذلك لعرضهم على اجتماع  
الجمعية العامة القادم لاختيار واحد منهم كمراجع حسابات  
خارجي للشركة وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية  
للمربع الثاني والثالث والرابع والسنوية من العام المالي 2018م  
والربع الأول للعام 2019م.

Raied bin Ali Al Saif

(Chairman)

Thamer Ahmad Obeidat

(Member)

Osama Michel Matta

(Member)



**Resolved, Grand Thornton (Aldar audit) with annual fee of 675,000 SAR and BDO with annual fee of 2,850,000 SAR are recommended to the Board to present to AGM to select one of them as external auditor to the company for Q2 , Q3, Q4 for the year 2018 and Q1 2019.**

وحيث أنه بعد تقييم جميع العروض المقدمة مع النظر في الخبرات والمؤهلات ، فقد قررت لجنة المراجعة بالتمرير بتاريخ 3 مايو 2018 بالتوصية لمجلس الإدارة بترشيح شركتي الدار لتدقيق الحسابات عبدالله البصري و شركاه (جرانت ثورتون) برسوم سنوية قدرها 675,000 ريال سعودي و د.محمد العمري وشركاه (بي دي أو) برسوم سنوية قدرها 2,850,000 ريال سعودي وذلك لعرضهم على اجتماع الجمعية العامة القادم لاختيار واحد منهم كمراجع حسابات خارجي للشركة وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والرابع والسنوية من العام المالي 2018م والربع الأول للعام 2019م.

Raied bin Ali Al Saif

(Chairman)

Thamer Ahmad Obeidat

(Member)

Osama Michel Matta

(Member)



Resolution. NRC/ Recommends -2018  
Date: 11/ 04/ 2018

قرار: NRC/ Recommends -2018  
التاريخ : 2018/ 04/ 11م

**Resolution by circullattion by the Nominations and Rumerations Committee (NRC) of Mobile Telecommunications Company Saudi Arabia "Zain"**

**On the NRC recommendation to the Board of Directors, for the remuneration of the Board of Directors and committee member.**

The NRC recommends to the Board of Directors, a remuneration of SAR 375,000 for each Board member and SAR 50,000 for each committee member for a total of SAR 3,675,000 for the financial year ending 31/12/2017.

In witness whereof, we the members of the NRC of Mobile Telecommunications Company Saudi Arabia "Zain" have approved this resolution to be duly circulated and valid as of the date hereof.

Chairman of NRC  
Mr. Scott Marc Gegenheimer



Mr. Thamer Ahmed Obeidat



Mr. Raied bin Ali Al Saif

قرار بالتمرير للجنة الترشيحات والمكافآت بشركة الاتصالات المتنقلة السعودية "زين"

بشأن توصية اللجنة الى مجلس الإدارة بتعيين مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة.

توصي لجنة الترشيحات والمكافآت مجلس الإدارة بمكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 375,000 ريال سعودي لكل عضو، ولكل عضو من أعضاء اللجنة مبلغ وقدره 50,000 ريال سعودي. حيث تصبح اجمالي المكافآت المدفوعة للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 مبلغ 3,675,000 ريال سعودي.

واثباتاً لذلك، نحن أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات بشركة الاتصالات المتنقلة السعودية "زين" قد قمنا بالتوقيع على القرار بالتمرير بحيث يعتبر القرار ساري المفعول اعتباراً من تاريخه.

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت  
الأستاذ / سكوت مارك جيجنهايمر

الأستاذ / ثامر أحمد عبيدات

الأستاذ / راند بن علي السيف

Resolution. NRC/ Recommends -2018  
Date: 11/ 04/ 2018

قرار: NRC/ Recommends -2018  
التاريخ : 2018/ 04/ 11

Resolution by circulation by the Nominations and Rumerations Committee (NRC) of Mobile Telecommunications Company Saudi Arabia "Zain"

On the NRC recommendation to the Board of Directors, for the remuneration of the Board of Directors and committee member.

The NRC recommends to the Board of Directors, a remuneration of SAR 375,000 for each Board member and SAR 50,000 for each committee member for a total of SAR 3,675,000 for the financial year ending 31/12/2017.

In witness whereof, we the members of the NRC of Mobile Telecommunications Company Saudi Arabia "Zain" have approved this resolution to be duly circulated and valid as of the date hereof.

Chairman of NRC  
Mr. Scott Marc Gegenheimer

Mr. Thamer Ahmed Obeidat

Mr. Raied bin Ali Al Saif

قرار بالتمير للجنة الترشيحات والمكافآت بشركة الاتصالات المتنقلة السعودية "زين"

بشأن توصية اللجنة الى مجلس الإدارة بتعيين مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة.

توصي لجنة الترشيحات والمكافآت مجلس الإدارة بمكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 375,000 ريال سعودي لكل عضو، ولكل عضو من أعضاء اللجنة مبلغ وقدره 50,000 ريال سعودي. حيث تصبح إجمالي المكافآت المدفوعة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2017 مبلغ 3.675.000 ريال سعودي.

وإثباتاً لذلك، نحن أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات بشركة الاتصالات المتنقلة السعودية "زين" قد قمنا بالتوقيع على القرار بالتمير بحيث يعتبر القرار ساري المفعول اعتباراً من تاريخه.

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت  
الأستاذ / سكوت مارك جيجنهايمر

الأستاذ / ثامر أحمد عبيدات

الأستاذ / رائد بن علي السيف